

تجريد المقدسيين من حق المواطنة
"خطوات حثيثة نحو إفراغ مدينة القدس
وتهويدها"

د. عبد الرحمن المغربي:
جامعة القدس المفتوحة / منطقة نابلس التعليمية.

أ. محمود كعابنة
جامعة النجاح الوطنية / كلية الآداب: قسم التاريخ

المقدمة

منذ أن احتلت إسرائيل أجزاء من مدينة القدس عام 1948 م، إثر التهجير الجماعي الذي قامت به في الأرض التي احتلتها، تبنت إسرائيل سياسة التوسع والضم لاستكمال سيطرتها على المدينة المقدسة، حتى تمكنت من تحقيق ذلك عام 1967 م معلنة هذه المدينة المقدسة عاصمة لهذا الكيان.

وبعد احتلالها للأراضي الفلسطينية عام 1967 م، اعتبرت السكان الفلسطينيين في هذه المدينة مقيمين وليسوا مواطنين، ولم توفر لهم حقوق المواطنة والإقامة الآمنة، وأقدمت هذه الحكومة منذ ذلك التاريخ على سحب حقوق المواطنة، والإقامة من آلاف الفلسطينيين في مقدمة لعملية تهويد مكثفة، وفصل عن الضفة الغربية وقطاع غزة، ولم تسمح للفلسطينيين بدخولها إلا بتصريح من السلطات الإسرائيلية، والحصول على لم شمل إذا كانوا معنيين بالزواج من القدس المحتلة.

ومن الطبيعي أن يشكل موضوع القدس ومستقبلها واحدا من أهم المواضيع في أية مفاوضات مستقبلية، فالمدينة تشكل ركنا أساسيا في الصراع السياسي والديني بين الفلسطينيين والإسرائيليين، حيث يعتبرها كل طرف عاصمة لكيانه السياسي، ومما يزيد المسألة تعقيدا أهميتها الدينية ومكانتها الخاصة لدى جميع الأديان، إضافة إلى مصالح أطراف أخرى لا يمكن تجاهلها.

لقد قامت إسرائيل بالعمل على تغيير وضع القدس القانوني وواقعها السياسي والسكاني بوساطة سن قوانين ووضع ترتيبات جديدة بغض النظر عن الموقف الدولي، كما وضعت السلطات الإسرائيلية ترتيبا خاصا بالنسبة للجنسية، فقد سمحت للسكان الفلسطينيين بالحصول على الجنسية الإسرائيلية إذا تقدموا بالحصول على طلبات بمحض إرادتهم ولكنها لم تفرضها عليهم، أما وضع الفلسطينيين الذين لم يحصلوا على الجنسية فهو نفس وضع من يحصلون على تصريح بالإقامة الدائمة.

وكان عدم الحصول على الجنسية الإسرائيلية نتيجة لحملهم جنسيات أخرى، أو تغييبهم في الخارج لفترة تزيد عن الفترة المسموحة قانونياً من وجهة نظر الاحتلال، أو عدم انخراطهم في الحياة المدنية في القدس بسبب سفرهم هي مداخل استخدمتها الحكومة الإسرائيلية لسحب حقهم في العودة والمواطنة في حملة واسعة تهدف إلى تهويد المدينة وإفراغها من سكانها العرب.

1 . خطوات حثيثة في طريق تهويد مدينة القدس

في البداية يجب أن نؤكد على وضوح العلاقة بين حجم السكان اليهود في القدس، وبين الإدعاء بأنها عاصمة لإسرائيل فهبوط نسبة اليهود في المدينة تحت خط معين يجعل من الصعب القبول بهذا الإدعاء، وفي سبيل ضمان أكثرية يهودية في المدينة قامت السلطات الإسرائيلية برسم حدود جديدة للمدينة أخرجت من حدودها عدداً من التجمعات الفلسطينية وخصوصاً في شرقها، وضمت إليها عدداً من التجمعات الاستيطانية من أجل ضمان أغلبية يهودية فيها¹.

كما كررت الحكومات المتعاقبة على مدار ثلاثة عقود، وحتى اليوم، مقولة "القدس الموحدة هي عاصمة الدولة العبرية"، واعتبارها جزءاً من العاصمة الأبدية لإسرائيل سواء كانت هذه الحكومة بزعامة "حزب العمل" أو الليكود"، أو حكومة وحدة وطنية"، وقد طبقت ذلك ضمن خطوات عديدة منها:

1. تشجيع كافة الأعمال الاستيطانية عند ضواحيها، وفي قلبها أيضاً، ومساندتها وتقديم كافة أشكال الدعم لشراء الأراضي والبيوت، والاستيلاء عليها بالقوة في معظم

1 عزيز حيدر، الرؤية الإسرائيلية لمستقبل القدس، نحو استراتيجية موحدة فلسطينية تجاه القدس، تحرير صالح عبد الجواد، جامعة بيرزيت، 1980 م،

الأحيان، وتنفيذ المخطط الذي كان رابين يهدف إلى إنجازه وهو إقامة القدس الكبرى، الممتدة حتى حدود الضفة الغربية، لتشمل العديد من المستوطنات مثل "معاليه ادوميم" و"جفعات زئيف" و"عفرات" و"غوش عتصيون" و"هار حوماه في جبل أبو غنيم".

2. سياسة حرمان سكانها الفلسطينيين من الحصول على الهويات الخاصة بهم، ومصادرة الكثير منها، تحت حجج منها السفر أو تجاوز مدة الغياب القانونية، أو عدم الانخراط في الحياة المدنية.

3. مضايقة السكان بالضرائب الباهظة (الأرنونا).

4. حرمان سكان القدس العرب من أية تراخيص للبناء أو الإضافة على الأبنية القديمة، وتهديدهم بمصادرتها والاستيلاء عليها بالقوة من جانب المتطرفين والمتدينين اليهود.

5. إزالة كل معلم يدل على عروبة المدينة وإسلاميتها، وهدم القرى في ضواحي القدس، وأحياء بكاملها داخل المدينة، وترحيل أصحابها ضمن مخطط التهويد الذي يمارس تجاه المدينة.

إن مجمل الإجراءات الاستيطانية، والأعمال التي يتم تنفيذها، والممارسات التي تقوم بها بلدية القدس الإسرائيلية تجاه القدس الشرقية وسكانها الفلسطينيين ما هي إلا حملة مبرمجة وفق تخطيط دقيق، وسياسة يتم رسمها على أعلى المستويات، تهدف إلى تهويد المدينة كلياً، وتغيير معالمها الديمغرافية وحضارتها الإسلامية ومقدساتها

وفي مقدمتها المسجد الأقصى، وتفرغ سكانها من أجل تنويرها كلياً داخل الأحياء الاستيطانية المتنامية وجعلها جزءاً من مخطط " القدس الكبرى"².

2 . الآثار الناتجة عن تقلص الوجود الفلسطيني

ترتب على هذه الإجراءات مجموعة من الآثار التي انعكست سلباً على الوجود الفلسطيني في هذه المدينة المقدسة، ومن هذه الآثار:

2 . 1 . تغيير التركيبة الديمغرافية للمدينة:

عمدت إسرائيل على تجريد العديد من المقدسيين من جنسيتهم بحجة تجاوزهم المدة المقررة للبقاء في الخارج والتي يجب أن لا تزيد عن خمس سنوات، لتجديد جوازاتهم، وأدى هذا العمل إلى تجريد العديد منهم من جنسيتهم وحرمانهم من حق المواطنة في هذه المدينة، وهذا سيؤدي على المدى الطويل إلى تغيير البنية الديمغرافية في المدينة المقدسة لصالح إسرائيل.

2 . 2 . الآثار الاقتصادية:

ترك سحب هويات المقدسيين أثراً اقتصادياً سيئاً على مدينة القدس، حيث حرم هذا الإجراء العديد من سكان المدينة من التفاعل الاقتصادي، وأفسح المجال أمام السلطات الإسرائيلية للسيطرة على ممتلكاتهم عبر ما يعرف بأحكام الغائبين، كما حرم المدينة من كثير من الكفاءات العلمية والفعاليات الاقتصادية التي إجبرت على البقاء في الخارج بسبب الإجراءات الإسرائيلية.

² أن لاتندرس، السياسة الإسرائيلية تجاه القدس، نحو استراتيجية موحدة فلسطينية تجاه القدس، تحرير صالح عبد الجواد، جامعة بيرزيت، 1980 م، ص 31 – 45.

2 . 3 الآثار السياسية:

أفسح سحب هويات المقدسيين للسلطات الإسرائيلية المجال لإفراغ المدينة من سكانها، وإحداث حالة من عدم التوازن في تركيبها السكانية تمهيدا لتهويدها وإظهارها كمدينة صهيونية أمام المحافل الدولية، واستبعاد أية حلول تأخذ بعين الاعتبار الحقوق الفلسطينية في المستقبل، فارضة الأمر الواقع على هذه المدينة³.

3 . سحب هويات المقدسيين

من جملة الأساليب القهرية التي طبقت على المقدسيين لتهويد مدينة القدس، أسلوب نزع الهويات وحق الإقامة الدائمة في القدس من سكانها العرب، لقد ظل الإسرائيليون وبرغم إغراق القدس بالمستوطنين يتحدثون عن الخشية من تحول الميزان الديمغرافي في المدينة لصالح المواطنين الفلسطينيين، ويبتدعون كل ما من شأنه إحباط الزيادة العددية للفلسطينيين في القدس، وفي هذا السياق بدأوا في عهد حكومة رابين - بيريز، عام خمسة وتسعين تطبيق سياسة سحب الهويات من سكان المدينة العرب.

وقد طبقت الحكومة الإسرائيلية هذا الإجراء في أربع حالات واضحة وهي:

- (1) إلغاء حق الإقامة للأشخاص الذين يقطنون في ضواحي القدس الواقعة خارج حدود البلدية، وفي المحافظات المجاورة، وكذلك الذين يقيمون خارج فلسطين.
- (2) الاحتيايل في قضايا جمع الشمل: فالزوجات اللواتي يقمن بتقديم طلب جمع شمل لأزواجهن، تقبل طلباتهم بداية، ثم يجري إلغاء حقهن في الإقامة مع أطفالهن بحجة أن الزوج يقيم خارج القدس، وهكذا فإن الزوجة لا تفشل في جمع الشمل فقط، بل تفقد

3 عبد الرحمن أبو عرفة، الواقع السكاني في مدينة القدس، القدس، 1999 م، ص 20 - 25.

حقها في الإقامة أيضا، وفي هذا المجال طبقوا أسلوب الإبعاد منذ مطلع السبعينات، وعندما تقدمت عائلات المبعدين من القدس بناء على أوامر عسكرية، أو بحجة تشكيلهم خطرا على أمن الدولة، بطلب تصريح لزيارته، جرى منح العائلة المتقدمة بالطلب، تصريح خروج دون عودة، وتمكنت الحكومة الإسرائيلية عبر هذه الطريقة من إبعاد ثمان وعشرين عائلة مقدسية، اضطرت للالتحاق بالأب أو الزوج الذي أبعاد قسرا.

3) جرى تطبيق أسلوب قهري مع الطلبة الذين يدرسون خارج القدس، إذ فرض عليهم القيام بتجديد بطاقات هوياتهم على نحو يعطل دراستهم، ثم جرى إلغاء الحق في الإقامة لمن أمضى سبع سنوات خارج القدس بسبب التعليم، وتعاونت ما تسمى وزارة الداخلية مع شرطة المعابر والحدود التي عرقلت دخول البعض لتجديد هوياتهم، مما تسبب في فقدانهم حق الإقامة وسحب هوياتهم.

4) مع مجيء حكومة نتنياهو عام 1996 م، جرى اعتماد أسلوب جديد، لزيادة أعداد المقدسيين المعرضين لسحب هوياتهم وإلغاء حقهم في الإقامة، فعادة ما كان يجري منح المقدسي الذي ينوي السفر، وثيقة مرور / ليسيه باسيه/ يسمح لحاملها بتجديدها لمدة سنة والسفر ثانية، وعندما تقدم مقدسيون بطلبات لتجديد هذه الوثائق، وضع عليها ختم يقضي بالخروج دون عودة لمدة ثلاثة أشهر.

ثم اتخذ قرار بعدم تجديد تأشيرات العودة للمقدسيين الذين يحملون جنسيات أجنبية علما أن الغالبية العظمى من أبناء المدينة تحمل جوازات سفر أردنية، فيما حصل البعض على جنسيات أخرى، إضافة إلى هذه الحالات الواضحة، ثمة الكثير من حالات و أساليب الاحتيال الأخرى. فبعض المقدسيين يتقدم إلى ما تسمى مكاتب الداخلية، لتجديد تصاريح عودة لأبنائهم الغائبين للدراسة أو للعمل، يجري أولا قبول الطلب، ومن ثم الموافقة عليه لمدة شهر، ثم تبدأ المماطلة في تسليم نسخ التصريح التي تخوله المرور، وهكذا تنتهي مهلة الشهر دون تسليم التصريح، فيفقد الغائب حقه في الإقامة، بحجة تأخره عن العودة لتجديد هويته.

إن سحبت هويات المئات من أبناء القدس نتيجة الإجراءات المذكورة، وفقد الآلاف حقهم في الإقامة من وجهة نظر المحتلين الصهاينة، ورغم الاعتراضات التي أبدتها المقدسيون على هذه السياسة إلا أن الصهاينة واصلوا تطبيقها، فأخذ المقدسيون يمتنعون عن مراجعة مكاتب الداخلية، حتى أعلنوا عام 1999م عن وقف العمل بسحب الهويات، ولكنه كان وقفا مؤقتا وقصيرا، إذ تابعوا مجددا إجراءات سحب الهويات بوتيرة أقل من السابق دون التوقف عنها أو إلغائها⁴.

3 . 1 إحصائيات سحب الهويات

إن ازدياد عدد الهويات المصادرة ليس هو السبب الوحيد الذي يدعو للقلق، بل إن حقيقة اشتراك العديد من المؤسسات والوزارات الإسرائيلية في تنفيذ هذه السياسة، ويتمثل محور هذه الشبكة الإسرائيلية في مؤسسة التأمين الوطني والمخولة ببناء على القانون الإسرائيلي بإجراء تحقيق ميداني فحص ما إذا كان مقدم الطلب يسكن فعليا داخل حدود القدس أم لا وتعتمد مؤسسة التأمين الوطني الإسرائيلية في نشاطها هذا على تقديرات يقدمها عاملين ميدانيين لديها مستندين إلى تفسيرات خارجة عن نطاق تخصص عمل مؤسساتهم، والتي تقوم بدورها بتمرير تقاريرها إلى وزارة الداخلية لأخذ قرار في ما إذا كان الفلسطيني المقدسي يستحق الهوية الإسرائيلية وبالتالي العيش وتلقي الخدمات في المدينة.

وبما أن مؤسسة التأمين الوطني مسؤولة أيضا عن متابعة الطلبات المقدمة للحصول على التأمين الوطني الإسرائيلي والذي تمنحه وزارة الصحة فليس من المفاجئ أن تقوم هذه الوزارة بشطب عدد كبير من المنتفعين الفلسطينيين من ملفاتها المحوسبة، إن

4 محمد عبد الله جرادات، الهجرة من مدينة القدس، مخاطر وأفاق المعالجة، القدس 2002م، ص 30 - 41 .

السياسة التي تنتهجها الحكومة الإسرائيلية من خلال التعاون والتنسيق بين العديد من مؤسساتها، والتي تمزج بين الحرمان من تلقي الخدمات الصحية والشؤون الاجتماعية من جهة ومصادرتها للهويات من جهة ثانية، مما يؤثر على الفلسطينيين المقدسيين في مجمل حياتهم حتى في فترة ما قبل سحب هوياتهم بشكل فعلي.

إن السلطات الإسرائيلية التي تتبنى سياسة الطرد الإجباري للفلسطينيين المقدسيين هي بحد ذاتها انتهاك خطير لمعاهدة جنيف الرابعة، في الوقت الذي أشارت إحصائيات إلى أن سلطات الاحتلال سحبت هويات الإقامة من خمسة آلاف مقدسي حتى عام 2004 م، فيما بات ستون ألف فلسطيني آخر مهددين بسحب هوياتهم، ورغم الإعلانات الحكومية الإسرائيلية وإصدار وزارة الداخلية تعليمات جديدة بهذا الشأن، فإن نفس السياسة القديمة مستمرة، وتجري عمليات سحب يومية لهويات المقدسيين بشكل مستمر⁵.

3. 2 : الجدار العازل

الجدار سيعزل أكثر من مائة ألف فلسطيني في القدس الشرقية، كما أن القضية الخطيرة هي أن المقدسيين الذين سيصبحون خارج الجدار ولهم أملاك في القدس داخل الجدار، قد يطبق عليهم قانون أملاك الغائبين الذي سيعرض أملاكهم للمصادرة، وتعرض هوياتهم للسحب بشكل تدريجي، وبدأت سلسلة سحب الهويات من سكان حي (الضاحية) وبلدة (الرام)؛ حيث تعتبر إسرائيل أن أجزاء منها تابعة للضفة الغربية وليس للقدس، خاصة وأن الترسيم الأخير للجدار يبقي (مخيم شعفاط) وقرية (كفر عقاب) خارج نطاق القدس - رغم تبعية القدس الشرقية - وفي المقابل سيضم الجدار كافة الأحياء الاستيطانية في القدس الشرقية، وكذلك المستوطنات المجاورة للقدس مثل (معاليه أدوميم) - أكبر مستوطنة في الضفة الغربية مع ثلاثين ألف

5 اسحاق القطب، قضايا السكان والإسكان في مجتمع منطقة القدس، القدس، 2004 م، ص 33-49

مستوطن وهذه هي المرة الأولى التي توضع فيها مناطق تابعة مبدئياً للحدود البلدية للقدس - التي ضمتها إسرائيل كاملة - في الجانب الشرقي للجدار الفاصل⁶.

وتبدو الصورة أكثر وضوحاً عند الحديث عن جدار بطول 620 كم، نفذ منه 250 كم، مع اكتماله لن يحصل الفلسطينيون على 54 % من مساحة الضفة الغربية التي تشقها 29 طريق استيطانية على مساحة 400 كم - أكبر من مساحة قطاع غزة التي لا تتجاوز 362 كم - صممت بدقة لتخدم 400 ألف مستوطن و 40 نفقاً أقيم منها 28 نفقاً بشكل فعلي، ويزيد من مأساة الجدار عزل القدس الشرقية القلب الثقافي والتجاري للضفة الغربية عن بيت لحم ورام الله وبقية فلسطين⁷.

6 صحيفة القدس، عدد 13033، 11/20/2005 م، عدد 13035، 12/2/2005 م

7 سارة روي، مخاطر حقيقية تحيط بالضفة الغربية، صحيفة الأيام عدد 3542، 11/29/2005 م .

التوصيات:

بناء على المعطيات التي تحاول إسرائيل فرضها على أرض الواقع بهدف تهويد المدينة وإفراغها من سكانها العرب، وإظهارها أمام العالم كمدينة صهيونية، وعاصمة لإسرائيل، وعلى ضوء هذه المعطيات المطروحة في الموضوع فإننا نقترح التوصيات التالية:

1. توجيه حملة إعلامية قوية تركز على حرمان المقدسين من حقهم في المواطنة باعتباره مخالفا لقواعد القانون الدولي، واتفاقية جنيف الرابعة.
2. دعم سكان القدس اقتصاديا وتمكينهم من رفع دعاويهم أمام المحاكم المختصة والمطالبة بحقوقهم الشرعية.
3. تعزيز التواصل مع السكان العرب في مدينة القدس، ومع المقدسات الإسلامية والمسيحية فيها.
4. دعم المؤسسات الثقافية والتعليمية، والمؤسسات الأخرى التي تساهم في بقاء المواطنين المقدسين في بلادهم، وتحول دون هجرتهم للخارج.

المراجع

- آن لاتندرس، السياسة الإسرائيلية تجاه القدس، نحو استراتيجية موحدة فلسطينية تجاه القدس، تحرير صالح عبد الجواد، جامعة بيرزيت، 1980 م.
- اسحاق القطب، قضايا السكان والإسكان في مجتمع منطقة القدس، القدس، 2004م
- عبد الرحمن أبو عرفة، الواقع السكاني في مدينة القدس، القدس، 1999 م.
- عزيز حيدر، الرؤية الإسرائيلية لمستقبل القدس، نحو استراتيجية موحدة فلسطينية تجاه القدس، تحرير صالح عبد الجواد، جامعة بيرزيت، 1980 م.
- سارة روي، مخاطر حقيقية تحيط بالضفة الغربية، صحيفة الأيام عدد 3542، 29 / 11 / 2005 م.
- صحيفة القدس، عدد 13033، 20/11/2005 م.
- صحيفة القدس عدد 13035، 2/12/2005 م.
- محمد عبد الله جرادات، الهجرة من مدينة القدس، مخاطر وأفاق المعالجة، القدس 2002 م.